

إعلان دانا بشأن الشعوب الرحل والمحافظة على البيئة

اجتمع لفيف من المختصين المعنيين ومن بينهم علماء في الاجتماع والطبيعة من جميع أنحاء العالم في محمية وادي دانا الطبيعية بالأردن من ٣ إلى ٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٢ للنظر في وضع منهج شامل للتعامل مع الشعوب الرحل وحماية البيئة. وفي نهاية هذا الاجتماع اتفق المجتمعون على الإعلان التالي:

إن العالم يواجه تهديدات لم يسبق لها مثيل في مجال المحافظة على البيئة والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي، في الوقت الذي يفقد فيه بسرعة مفرزة تنوعه الثقافي واللغوي، الذي يتضمن قدراً من المعارف والمهارات لا يُحصى ولا يُعوّض.

كما أن الضغوط المتشابكة من العوامل الدينامية للتغير السكاني، وأنماط الاستهلاك غير المستدامة والتغير المناخي والقوي الاقتصادية العالمية والوطنية تهدد الحفاظ على الموارد الحيوية ومصادر رزق الكثيرين من السكان الأصليين والتقليديين. وأصبحت الشعوب الرحل الآن على وجه الخصوص تجد نفسها مقيدة بقوى لا قبل لها بها، مما يخضعها لظروف معوقة لها دوناً عن غيرها.

وتتعرض شعوب الرحل للتمييز؛ فكثيراً ما تُحرم من حقوقها، بما في ذلك حقها في الوصول إلى الموارد الطبيعية؛ ولا تتعامل الممارسات المعتادة للحفاظ على البيئة بالقدر الكافي مع بواعث قلق هؤلاء الرحل. وهذه العوامل، مضافةً إليها سرعة التغير العالمي، تقوض نمط حياتهم وتحد من قدرتهم على العيش في توازن مع الطبيعة، بل وتهدد وجودهم ذاته باعتبارهم أقواماً لهم سماتهم المميزة.

إلا أن الكثير من الشعوب الرحل ما زالوا يفضل ممارساتهم التقليدية في استخدام الموارد واحترامهم للطبيعة النابع من ثقافتهم يسهمون إسهاماً كبيراً في الحفاظ على النظم الإيكولوجية والأنواع الحية والتنوع الوراثي على سطح الأرض، على الرغم من أن هذا الإسهام لا يحظى بالاعتراف في كثير من الأحيان. وهكذا تلتقي مصالح الشعوب الرحل والجهات المهتمة بالمحافظة على البيئة، خاصة وهي تواجه طائفة من التحديات المشتركة. لذلك فهناك حاجة ملحة إلى خلق شراكة قائمة على الدعم المتبادل بين الشعوب الرحل والمهتمين بالمحافظة على البيئة.

في ضوء هذا المفهوم، نتعهد بدعم ممارسات المحافظة على البيئة على أساس المبادئ التالية:

المبدأ الأول: الحقوق والتمكين

يجب أن تعترف مناهج المحافظة على البيئة، التي قد يكون لها تأثير على الرُّحل وعلى مواردهم الطبيعية، بحقوقهم ومسؤولياتهم وقدراتهم الإدارية، وينبغي أن تؤدي إلى تمكينهم بصورة فعالة؛ وتشمل هذه الحقوق:

١-١ حقوق الإنسان: المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

٢-١ الحقوق المتعلقة بالأراضي والموارد، ومنها الحقوق التي يخولها القانون القائم على العرف؛

٣-١ الحقوق الثقافية وحقوق الملكية الفكرية؛

٤-١ حق المشاركة الكاملة في صناعة القرار وما يتصل بذلك من عمليات التفاوض على مختلف المستويات؛

٥-١ حق الحصول على منافع متكافئة من أي استخدام استهلاكي أو غير استهلاكي للموارد الطبيعية المحلية.

من أجل ذلك ينبغي تعزيز الإصلاحات التشريعية المناسبة حسب الحاجة على المستويات الوطنية والدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن شعوب الرحل كثيراً ما تنتقل عبر أراضٍ مختلفة، فقد يلزم وجود تعاون عبر الحدود بين السلطات الوطنية المعنية.

وينبغي أن يؤدي الاعتراف بحقوق الشعوب الرحل إلى التمكين الفعال لهم، وأن يتضمن ذلك أخذ الجنس والعمر

بعين الاعتبار.

١ يقصد بمصطلح «الشعوب الرحل» هنا مجموعة فرعية من السكان الأصليين والتقليديين الذين يعتمدون في معاشهم على الاستخدام الواسع القائم على الملكية العامة للموارد الطبيعية في منطقة ما، ويلجأون إلى الترحال كاستراتيجية إدارية للتعامل مع الاستخدام المستدام للموارد والمحافظة على الطبيعة، ويتسمون بهوية ثقافية مميزة، ويتبعون نظاماً مميزاً لإدارة الموارد الطبيعية.

المبدأ الثاني: الثقة والاحترام

يجب أن تقوم الشراكات المفيدة بين الجهات المهتمة بالمحافظة على البيئة والشعوب الرحل على الثقة والاحترام المتبادل، وأن تتناول قضية التمييز ضد الشعوب الرحل. ومن أجل ذلك ينبغي أن تتسم هذه الشراكات بما يلي:

- ١-٢ التكافؤ؛
- ٢-٢ الاحترام والاعتراف الكامل بمؤسسات الشعوب الرحل؛
- ٣-٢ التوازن بين ممارسة الحقوق من جانب جميع الأطراف والوفاء بمسؤولياتها؛
- ٤-٢ الاعتراف بالقانون القائم على العرف ذي الصلة بهذا الموضوع وإدراجه ضمن القوانين المعمول بها؛
- ٥-٢ تعزيز مبدأ محاسبة كل الأطراف فيما يتعلق بالوفاء بأهداف المحافظة على البيئة وحاجات الشعوب الرحل.

المبدأ الثالث: اختلاف نظم المعرفة

عند تخطيط وتنفيذ عملية المحافظة على التنوع الحيوي بالاشتراك مع الشعوب الرحل تبرز الحاجة إلى احترام معارفهم وممارساتهم الإدارية التقليدية ووضعها في الاعتبار. وحيث أنه لا يوجد أي نظام معرفي يتسم بالكمال، فإن الاستخدام المكمل للعلوم التقليدية والعلوم السائدة يعد وسيلة قيمة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للشعوب الرحل وحل معضلات المحافظة على البيئة؛ وعلى وجه التحديد:

- ١-٣ ينبغي أن تدخل كل من العلوم والممارسات الإدارية التقليدية والعلوم السائدة في حوار على أساس التكافؤ والتعلم من كلا الطرفين؛
- ٢-٣ ينبغي أن يكون هناك التقدير الواجب للعلوم التقليدية والعلوم السائدة والاعتراف بطبيعتها الدينامية.

المبدأ الرابع: الإدارة القابلة للتكيف

يتطلب الحفاظ على التنوع الحيوي والموارد الطبيعية في المناطق التي تسكنها أو تستخدمها الشعوب الرحل تطبيق مناهج إدارية قابلة للتكيف. وينبغي أن تستلهم تلك المناهج الثقافية التقليدية/القائمة، وأن تأخذ بنظر الشعوب الرحل للعالم وبتطلعاتها وقوانينها القائمة على العرف. ويجب أن تسعى إلى الحفاظ على هذه الشعوب الرحل مادياً وثقافياً وعلى الحفاظ على التنوع الحيوي على المدى الطويل.

وبمزيد من التحديد ينبغي أن تعمل هذه المناهج الإدارية القابلة للتكيف على ما يلي:

- ١-٤ التأسيس على مجالات الاهتمام المشترك بين مجموعة مختارة من الأنماط الحياتية للشعوب الرحل وهدف المحافظة على البيئة الذي تتوخاه الإدارة المستدامة للموارد؛
- ٢-٤ السماح بتنوع سبل كسب الرزق وضمان توفير مجموعة متنوعة من المنافع على كل المستويات بما في ذلك الخدمات المتنقلة؛
- ٣-٤ الاعتراف بتنوع نظم حيازة الموارد والانتفاع بها، بما في ذلك المشاركة في الموارد طبقاً للأعراف السائدة؛
- ٤-٤ الاعتراف بالمساهمة التي تقدمها الشعوب الرحل في مجال الحفاظ على التنوع الوراثي للحيوانات المستأنسة والنباتات، ودعم هذه المساهمة والعمل على تعزيزها؛
- ٥-٤ التعلم من الممارسات الإدارية المرنة للشعوب الرحل لإثراء عملية المحافظة على البيئة؛
- ٦-٤ تطوير عملية تخطيط الحفاظ على البيئة على نطاق أوسع، على أن تكون فكرة الترحال مفهوماً محورياً فيها، والأخذ في الاعتبار بكل من المنظور البيئي والثقافي.

المبدأ الخامس: الإدارة التعاونية

ينبغي إقامة الهياكل المؤسسية الكافية للإدارة القابلة للتكيف على أساس مفهوم المشاركة المتكافئة في مسؤوليات صناعة القرار والإدارة بين الشعوب الرحل والوكالات المعنية بالمحافظة على البيئة. وهذا لا يتأتى إلا إذا أصبحت آليات

صناعة القرار القائمة حالياً في مجال الحفاظ على التنوع الحيوي أكثر ديمقراطية وشفافية، بحيث تسمح بالمشاركة الكاملة والحرّة من جانب المجتمع المدني والشعوب الرحل على وجه الخصوص، وبإقامة نظم الإدارة التعاونية والإدارة الذاتية، الأمر الذي يتطلب ما يلي من الأطراف المعنية:

١-٥ وضع الإجراءات والسبل اللازمة لدعم الحوار بين الثقافات بغرض التوصل إلى صناعة القرار من خلال اتفاق الآراء؛

٢-٥ الأخذ في الاعتبار بالآليات والمؤسسات المناسبة ثقافياً لإدارة الصراعات؛

٣-٥ الاعتراف بالإطار الزمني المناسب للعمليات الثقافية والوقت المطلوب لبناء شراكات بين الثقافات من أجل تحقيق الإدارة القابلة للتكيف؛

٤-٥ دعم الحلول المتفق عليها محلياً للتعامل مع مشكلات المحافظة على البيئة؛

٥-٥ تشجيع المناهج المتنوعة والتعددية لتخطيط المحافظة على البيئة وتنفيذها؛

٦-٥ تطوير قدرات هذه الأطراف على الدخول في شراكات تعود عليها بفوائد متبادلة.

هذا الإعلان هو إسهامنا في تضيق الفجوة القائمة بين فروع المعرفة المختلفة؛ والأفكار الواردة فيه تحتاج إلى مزيد من الاختبار والتنقيح والتطوير بالتساو مع الشعوب الرحل نفسها وغيرها من الأطراف؛ ولكن ثمة ضرورة ملحة للنظر في هذه القضايا على الصعيدين الوطني والدولي - ولاسيما أثناء القمة الدولية المرتقبة حول التنمية المستدامة والمؤتمر العالمي للمناطق المحمية.

الأطراف المشاركة في الإعلان

اتحاد كيشوا-أماريا بالأنديز - شبكة التنوع الحيوي للسكان الأصليين - بيرو

أليخاندرو أرغوميدو

كلية الموارد والبيئة والمجتمع بالجامعة الوطنية الأسترالية - أستراليا

ريتشارد بيكر

رئيس كرسي اليونسكو للتقنية الإيكولوجية بجامعة جنوب الوادي - مصر

أحمد بلال

لجنة السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بالاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة

غراتزيا بوريني-فايرأبند

معهد الجامعة الأوروبية بإيطاليا

جيرالدين شاتيلارد

مركز دراسات اللاجئيين بجامعة أكسفورد - المملكة المتحدة

نور الضحى الشطي

برنامج شعوب الغابات

ماركوس كولشيستر

برنامج علوم البيئة بجامعة رودز - جنوب أفريقيا

كريستو فابريشيوس

لجنة السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بالاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة

تاغي فارفر

منظمة الحقوق والمساءلة في مجال التنمية - المملكة المتحدة

باتريشيا فيني

مركز بحوث المناطق الجذباء بمنظمة البحوث العلمية والصناعية لدول الكومنولث - أستراليا

- غراهام غريفين
 منظمة التنمية الريفية المتكاملة والمحافظة على البيئة - ناميبيا
 جارت أوين-سميث
 منظمة التنمية الريفية المتكاملة والمحافظة على البيئة - ناميبيا
 مارجريت جاكوبسون
 الجمعية الملكية للمحافظة على البيئة - الأردن
 كريس جونسون
 رابطة الشعوب الريفية - الهند
 إلزا كولر-روليفسون
 قسم الأنثروبولوجيا بجامعة كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية
 تيرينس ماكيب
 لجنة السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بالاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة
 جيف ماكنيلي
 معهد داريل للمحافظة على البيئة وعلم الإيكولوجيا بجامعة كنت في كانتربري - المملكة المتحدة
 هيلين نيوينغ
 مستشار دولي بشأن السكان والمحافظة على البيئة
 غونزالو أوفيدو
 رئيس سابق للجنة الدولية المعنية بالمحميات بالاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة
 أدريان فيليبس
 الجمعية الملكية للمحافظة على البيئة - الأردن
 محمد قوبعة
 الصندوق العالمي للطبيعة - الصندوق العالمي للحفاظ على الحياة البرية - مدغشقر
 فلافيان ريبارا
 قسم الجغرافيا بجامعة غلاسغو - المملكة المتحدة
 ألان رو
 مشروع المحافظة على البيئة وتنمية المناطق العازلة - منغوليا
 سابينا شميت
 أستاذ كرسي اليونسكو للتقنية الإيكولوجية بجامعة جنوب الوادي - مصر
 إيرينا سبرينجيل
 مخرج أفلام وثائقية - المملكة المتحدة
 نيك تيرفي
 قسم الأنثروبولوجيا بجامعة ميسوري في كولومبيا - الولايات المتحدة الأمريكية
 ريد وادلي

تؤكد لجنة إعلان وادي ضانا على دعمها الكامل لحقوق السكان الأصليين كما هو محدد في مسودة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.